Vol 08 / Issue 34 / December 2024
ISSN 2568-6739 p423-444

Journal of social sciences
Democratic Arabic Center For Strategic, Political & Economic Studies, Germany-Berlin

*Language, belonging, and citizenship**

Peter A. Kraus (author)
Augsburg University -Germany
SAOUDANE Mohamed (Translator)
Languages, Didactics, Media, and Dramaturgy Laboratory,
Faculty of Languages, Literature, and Arts,
Ibn Tofail University, Morocco.
mohamed.saoudane@uit.ac.ma
https://orcid.org/0009-0000-3779-2812

Received: 17/12/2024, **Accepted**: 28/12/2024, **Published:** 30/12/2024

Abstract: This contribution examines the role of language in the nation-state model in shaping citizenship and belonging. It addresses the political and cultural interrelations between language and citizenship in connection to nation-building and state formation. The analysis explores two processes: a top-down approach, where state-building precedes nation-building, and the state imposes cultural standards—most prominently language—from the center, as historically exemplified in the construction of nation-states in Western Europe. Alternatively, a bottom-up process is considered, where language serves as a primary tool for social and political mobilization, challenging state-imposed cultural standards and replacing them with a new state framed by a reimagined vision of the nation, where vernacular languages replace imperial languages. Additionally, the article examines the interaction between these top-down and bottom-up dynamics in various regions worldwide. It provides a framework for critiquing language policies biased toward monolingualism, advocating for policies that accommodate the complexities of linguistic diversity. It argues for transcending simplistic views of multilingualism in favor of fostering citizenship rooted in linguistic pluralism rather than monolingualism.

Keywords: language, citizenship, nation, nation-state, bottom-up approach, top-down approach.

**Corresponding author*

*** Kraus, P. A. (2024). Language, belonging, and citizenship. In Gazzola, M., Grin, F., Cardinal, L., & Heugh, K. (Eds.). The Routledge Handbook of Language Policy and Planning (pp. 101-112). Routledge.*

مجلة العلوم الإجتماعية
المركز الديمقراطي العربي ألمانيا-برلين
المجلد:08/العدد 34/ديسمبر 2024
ISSN 2568-6739 ص423-444

اللغة والانتماء والمواطنة

بيتر أ. كراوس (مؤلف*)

جامعة آوغسبورغ – ألمانيا

محمد صوضان (مترجم)**

مختبر اللغات والديداكتيك والوسائط والدراماتورجيا.

كلية اللغات والآداب والفنون/ جامعة ابن طفيل– المغرب

mohamed.saoudane@uit.ac.ma

https://orcid.org/0009-0000-3779-2812

تاريخ الاستلام: 2024/11/17 تاريخ القبول: 2024/12/28 تاريخ النشر: 2024/12/30

ملخص: ترصد هذه المساهمة دور اللغة في نموذج الدولة– الأمة في تحديد المواطنة والانتماء. وتتناول التعالقات السياسية والثقافية بين اللغة المواطنة في علاقة ببناء الأمة وتشكيل الدولة في إطار عملية تنازلية يسبق فيها بناء الدولة بناء الأمة حيث تفرض الدولة المعايير الثقافية، واللغة أبرزها، من المركز، كما حصل تاريخيا في بناء الدولة–الأمة في أوروبا الغربية، أو في إطار عملية تصاعدية تعتمد فيها اللغة أساسا للتعبئة والتحرر الاجتماعيين والسياسيين لتحدي الدولة ومعاييرها الثقافية واستبدالها بدولة جديدة مؤطرة بتصور جديد للأمة تعوض فيها اللغاتُ الشعبيةُ اللغاتَ الإمبراطوريةَ. كما تتناول تفاعل التصورين التنازلي والتصاعدي لعلاقة اللغة بالانتماء والمواطنة في مناطق مختلفة من العالم. ويقدم إطارا لنقد السياسات اللغوية المتحيزة للأحادية اللغوية، داعيا إلى ضرورة تكييف السياسات اللغوية لطبيعة الواقع المتسم بالتنوع اللغوي المعقد بما يتجاوز النظرة التبسيطية للتعددية اللغوية في إطار السعي لمواطنة مؤطرة بالتعددية اللغوية بدل الأحادية اللغوية.

الكلمات المفتاحية: اللغة، المواطنة، الأمة، الدولة–الأمة، المقاربة التصاعدية، المقاربة التنازلية.

** المترجم المرسل

* بيتر أ. كراوس (Peter A. Kraus) عالم سياسي وأستاذ العلوم السياسة ومدير معهد الدراسات الكندية بجامعة أغسبورغ (Augsburg) في ألمانيا. نشر وحرر أعمالا كثيرة بالعديد من اللغات حول التنوع الثقافي وسياسات الهوية واللسانيات السياسية والعرقية والهجرة والقومية والشعبوية وأزمات الاندماج الأوروبي، إضافة إلى قضايا الديموقراطية ونظرياتها.

1. تقديم

تعد اللغة عنصرا محوريا في تطوير المواطنة الحديثة، إذ تشكل رابطا اجتماعيا أوليا يربط بين الفرد والمجتمع. وقد حظي هذا الرابط بأهمية سياسية عظمى خلال بناء الدولة–الأمة (nation–state). فقد استهدفت الدولة، من منظور تنازلي (top–down)، التأسيس لمعيار لغوي مشترك عبر إقليمها لزيادة فاعليتها الإدارية وضمان شرعيتها السياسية أمام الشعب. وفي المقابل تطورت اللغة، من الزاوية التصاعدية (bottom–up)، لتكون وسيلة أساسية للتعبئة القومية والتحرر الجماعي في ظل هوية مشتركة. ويمكن القول، بنظرة سريعة للماضي، إن قوة السياسة اللغوية التي تبنتها الدول– الأمم اعتمدت على قدرتها على الجميع بين هذين البعدين وربط المقتضيات الوظيفية بالارتباطات الاجتماعية عبر لغة مشتركة ذات طابع وطني/ قومي (national). غير أن وجود الأقليات يذكرنا دائما بحدود المقاربة المهيمنة للسياسة اللغوية، والتي أدت إلى تدافعات وصراعات بين الأغلبية والأقليات. ففي إطار الأنظمة الديموقراطية تحديدا يمكن توظيف مبدأ حقوق المواطنة المتساوية كمورد لحماية هويات الجماعات اللغوية المستضعفة.

سنفتتح هذه المساهمة بتقديم إطار مفاهيمي لتحليل الهوية اللغوية والسلطة السياسية في السياقات الغربية وغير الغربية، ومناقشة التحيز للأحادية اللغوية في العديد من الدول القومية. وستفصل بعد ذلك في المقاربة النظرية التي نقترحها بالتركيز على العلاقة التاريخية الوثيقة، والمعقدة، بين اللغة والقومية (nationalism). وسننقل النقاش بعد ذلك إلى تقييم كيفية تحدي الاتجاهات السوسيولسانية للإرث التاريخي الذي يربط الدولة ومواطنيها بلغة واحدة. ففي أوروبا، حيث ولدت اللغة الوطنية/القومية، نواجه تنوعا معقدا متزايدا ناتجا عن التفاعل والتداخل بين اللغات الأصلية؛ والتي قد ترتبط بالمجموعات الأغلبية أو الأقلية، ولغات المهاجرين، واللغات المشتركة (lingua franca)؛ تلك التي قد تتطابق أو لا في بعض الحالات مع الفئات المذكورة. ويبدو من المعقول في ضوء الحجج المعيارية والأدلة السوسيولوجية أن المقاربات المؤسسية المتبناة لمواجهة هذا التنوع بشكل فعال ينبغي أن تتبنى استراتيجيات تعميم السجلات اللغوية المتعددة ووضع أسس لمواطنة متعددة اللغات.

2. القضايا والمفاهيم والأدبيات والنظرية الأساس: اللغة والانتماء

يوجد في الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث اتجاهان أساسيان يركزان عل الدور التي تنهض به اللغة في ربط الهوية الفردية بالهوية الجماعية؛ فبالنسبة للاتجاة الأول الذي ترجع أصوله إلى العلماء الألمان مثل جوهان غوتفريد هيردر (Johann Gottfried Herder [1772] 2001)) وويليام فون هومبولت (Wilhelm von Humboldt 1963 [1830–1835])) والذين تأثر بهما الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور (Charles Taylor (2016)) بوضوح في أعماله، فإن اللغة تعد رابطة اجتماعية أولية وأساسية. وتضعنا اللغة، باعتبارها الوسيط الأساسي لتنشئتنا الاجتماعية، في شبكة تواصلية نتفاعل من خلالها مع بيئتنا البشرية. فهي التي تربطنا كأشخاص بعالم رمزي مُبَنْيَن اجتماعيا، ومن خلال اللغة نتعرف على هويتنا. ويتيح لنا استخدام اللغة، في الوقت نفسه، التعبير عن هوياتنا في مواجهة الآخرين، وبالتالي ترك بصمتنا، مهما كانت ضئيلة، في الشبكة السوسيوثقافية التي نجد أنفسها ضمنها. وتعتبر اللغة مبدئيا، من هذا المنظور، مصدرا للأصالة التعبيرية، وهو أمر بالغ الأهمية في تكوين الذات الحديثة، سواء على مستوى التجربة الفردية العملية أو بالمعنى الإنطولوجي(Taylor 2016: 3–50). وإذا أردنا أن نفهم العلاقة بين اللغة والانتماء كليا في عالمنا اليوم فإن علينا أن ندرك أن الشبكة الاجتماعية المبنية على اللغة هي شبكة تأتي بأشكال وألوان مختلفة؛ وعلى الرغم من أن الأساس اللغوي للشرط الإنساني عالمي بطبيعته إلا أن الإنسانية تتحدث بألسنة مختلفة[1]. وبالتالي فإن الرابط المشترك للغة هو، بطبيعته، رابط متنوع وغير قابل للاختزال، وحمايته تعني بالضرورة حماية التنوع. يضاف لذلك أن حماية لغة بعينها، من منظور أنصار المقاربة التعبيرية، ليست مجرد محاولة لحماية التنوع في حد ذاته، بل هي مقتضى أساس لحماية كرامتنا كأشخاص (Taylor 1992)، لأن احترام كرامتنا الفردية يتطلب أيضا احترام الأسس اللغوية والثقافية التي تعتمد عليها استقلاليتنا كأفراد.

يربط الاتجاه الفكري الثاني، دون أن يتجاهل بالضرورة تأثير العوامل التعبيرية في صياغة الهويات اللغوية، هذه العوامل بمقتضيات السياسة الواقعية (Realpolitik) التي أسهمت في إقامة

[1] بهذا المعنى، لا تتعارض المقابات التشومسكية (بينكر 1994 على سبيل المثال) مع أفكار هيردر أو هومبولت.

علاقة وثيقة بين اللغة وبناء الدولة–الأمة. وتبني هذا التركيز لا يعني إنكار أهمية اللغة كمكون غير استراتيجي– أو بالأحرى ليس استراتيجيا بشكل حصري– في التفاعل الاجتماعي، بل يبرر منظورا مختلفا يسعى لفهم كيف كانت اللغة (ولا تزال) وسيلة فعالة في تكوين وتدعيم بنيات الدولة–الأمة الحديثة. ويرجع ذلك، في المقام الأول، لأسباب وظيفية بحتة؛ إذ إن اندماج المجتمعات الحديثة تستوجب معالجة دائما للمعلومات المعقدة، ما يستدعي تنوعا كبيرا في أنماط الروتين التواصلي التي عادة ما تقتضي لتحقيقها وجود لغة مشتركة. إن القاعدة الثقافية الأساسية لبناء الأمة، كما يقول رواد السوسيولوجيا التاريخية المقارنة من أمثال كارل دويتش (Karl Deutsch (1966) وإرنست غلنر ((1983) Ernest Gellner) وستاين روكان (Stein Rokkan (1999))، كانت تستند إلى عمليات التوحيد اللغوي؛ ليس فقط من خلال معيرة وتقييس لغة بعينها، بل أيضا بتحويل هذه اللغة إلى نموذج (template) للتواصل الجماعي بين المواطنين في المؤسسات التعليمية والعمل والسياسة والفضاء العام بشكل عام. ومن هنا صعوبة التمييز بين التوحيد/ المعيرة (standardisation) كمتطلب وظيفي وكوسيلة لتعزيز الولاء السياسي.

يميل هذان الاتجاهان، عمليا، إلى التقارب والتداخل، مكونين بذلك تركيبة قائمة على المفارقة إلى حد ما؛ فبينما يعتمد بناء الفرد الحديث أو الذات الحديثة على التقدير الذاتي للمادة اللغوية اللازمة لتشكيل "النُّحْن" (us) وبنائها، فإن هذا التقدير ذاته يعتمد متطلبات "موضوعية" (objective) واضحة مثل اختراح الطباعة وتعميم المعرفة بالقراءة والكتابة عبر التعليم، وتعويض اللغة "العالية" كاللاتينية بالعاميات (vernaculars). وقد ظهرت اللغة، في هذا السياق، كرمز لهوية مجتمع مندمج ومتكامل رأسيا وأفقيا، وأزالت تدريجيا الحواجز التواصلية التي كانت مميزة للتقسيم الطبقي الإقطاعي. وعلى الرغم من أن بعض عناصر ومظاهر هذا التقسيم (الفرنسية لغة الأرستقراطية واللاتينة لغة الجامعات) قد استمرت في أوروبا إلى حدود القرن التاسع عشر (Burke 2004)، إلا أنها لم تستطع الصمود على المدى الطويل أمام التحديث وآثاره التأحيدية. وظل هذا التأثير، في الوقت نفسه، السبب الأساس في انخفاض التنوع اللغوي العالمي حتى الآن؛ إذ إن التأحيد قد يتضمن تبني وتنفيذ معيار مشترك واحد ضمن فضاء

متصل لغويا، أي ضمن استمرارية من "اللهجات"، أو قد يتضمن فرض معيار لغوي معين على حساب معايير أخرى ممكنة تقع ضمن عائلة لغوية مختلفة.

يكمن جوهر المفارقة المعقدة التي نواجهها هنا؛ فمن جهة زادت الحداثة من حساسية الناس تجاه اللغة والتنوع اللغوي بطرق أوجدت تصورات للعالم تميز الوضع الراهن بوضوح عن الحقب التاريخية السابقة. لكن أثبتت عملية التحديث، من جهة أخرى، بقوتها التوحيدية، أنها مدمرة، وغير مبالية بالتنوع اللغوي، وذلك بفرض تراتبية هرمية تمنح بعض المعايير (القليلة نسبيا)– والتي تعرف باللغات "الرسمية"– أهمية أكبر من غيرها (الكثيرة). ولتحديد حجم هذه الظاهرة بالأرقام، وفقا لما يخبرنا به اللسانيون، فإن أكثر من نصف اللغات التي يبلغ عددها 6000 لغة، والتي هي محكية إلى حدود بداية هذه الألفية ستنقرض بحلول نهايتها (Evans 2010). وفي كثير من هذه الحالات لا يمكن منطقيا اختزال موت اللغة كنتيجة لاستراتيجيات متعمدة تهدف إلى فرض هوية جماعية على أخرى. ولتناول الأسباب الكامنة خلف مفارقة الحداثة التي تحتفي بالتنوع بينما، في الوقت نفسه، تدمره، وتقييم المسارات التي تقاطعت فيها اللغة والهويات الحديثة بطرق متعارضة في كثير من الأحيان، يجب علينا أن نركز على إحدى القوى الأساس التي صنعت العالم الحديث؛ القومية (nationalism).

3. تطوير النظرية: من القومية إلى اللغة ومن اللغة إلى القومية

تظل دراسة القومية، حتى الآن، السبيل الوحيد لفهم كيفية التداخل المعقد والتناقض أحيانا بين الروابط اللغوية ومشاعر الانتماء الجماعي والهويات المدنية، وهي في المجمل طرق مقنعة للغاية في نمط النظام السياسي الذي نطلق عليه الدولة–الأمة [/الدولة القومية]. وإحدى أبرز سمات هذا النظام الأساسية هي مزج السياسة بالثقافة بطرق تؤدي غالبا إلى إقامة تعالق وثيق بين اللغة كصفة للأمة واللغة– أو في بعض الأحيان مجموعة محدودة من اللغات– كخصيصة للدولة. إن القومية، بإعادة صياغة كلمات إرنست غيلنر (Ernest Gellner (1983: 1))، مبدأ يدعو لتوافق بين الوحدات الوطنية والسياسية. وعلى الرغم من أن هذا التعريف لا تنقصه المعقولية إلا أنه يثير مسألة المعايير التي تمكننا من تحديد أن وحدة معينة هي وطنية، أي أمة. إن حل هذه المسألة لي أمرا بسيطا؛ إنه، على أية حال، أصعب بكثير من تحديد ماهية الدولة. ويمكن تركز

سمات السيادة (statehood)– أو الوحدة السياسية إذا تمسكنا بتعريف غيلنر (Gellner)– في المعادلة الثلاثية الكلاسيكية التي اقترحها المنظر النمساوي–الألماني جورج جيلينيك (Georg Jellinek (1905)) للدولة منذ مائة وعشرين عاما؛ إن وجود الدولة يعتمد على إقليم (territory) وسكان واستخدام فعال للسلطة على هذا الإقليم وسكانه. إن وضع قائمة من المعايير القابلة للقياس، والتي تخبرنا بماهية الأمة، وبالمقارنة مع هذه المقاربة البسيطة والأنيقة لما يُكَوِّنُ الدولة، أكثر تعقيدا بكثير إن لم يكن مستحيلا بالكل. إذا كان هناك أي إجماع بين العلماء اليوم بشأن ماهية الأمة، فإن هذا الإجماع يدل على الأهمية الحاسمة للحظة الذاتية (subjective moment) في تكوين الأمة وإعادة إنتاجها. والتعريف الشائع للأمة الذي يستشهد به غالبا، والذي اقترحه بينديكن أندرسون ((Benedict Anderson (2016: 6)، حيث يرى أن الأمم هي "مجتمعات سياسية متخيلة"، يلتقط هذه اللحظة الذاتية بشكل جيد. فقد تعتمد الذات الجماعية التي تجسدها الأمة على عوامل متعددة مثل التاريخ والجغرافيا أو الإثنية. ولا يقدم أي عامل واحد الشرط الضروري أو الكافي لظهور مجموعة وطنية؛ كما أن توليفة من هذه العوامل لا توفر ذلك أيضا. ومع ذلك، فقد كان أندرسون ((Anderson (2016: 9–36) على وعي تام بأن المكونات اللازمة لبناء الأمة لا يمكن اختيارها بشكل عشوائي ودون أي ارتباط بالسمات التي يمكن مشاركتها جماعيا، لأنها تحمل معنى مشتركا. ففي التصور القومي (nationalist imagery) تتخيل الوحدات الوطنية/ القومية التي يتحدث عنها غيلنر كوحدات ثقافية. وهذه هي النقطة التي تظهر فيها اللغة كعنصر ثقافي قوي في بناء الأمة.

أصبحت قوة القومية اللغوية واضحة بشكل خاص في السياق الأروبي؛ المنطقة التي نشأت فيها الدولة–الأمة، وهي تنظيم سياسي كان مقدرا له أن يعمم على النطاق العالمي. ومما لا شك فيه أن أوروبا كانت المنطقة التي تلاقت فيها مسارات الاندماج الإقليمي وتأحيد اللغة بطرق أدت إلى تقارب وتوافق قويين بين الحدود السياسية والثقافية بالمعني الغيلنري [Gellnerian= نسبة لغيلنر]. تمثيل القومية إلى إسقاط الحاضر على الماضي؛ إذ ترى المجتمعات الحالية امتدادا طبيعيا لمجتمعات تعود أصولها إلى العصور القديمة. وبهذا المعنى من الصعب اعتبار تطور التفكير القومي وتطور اللسانيات التاريخية جنبا إلى جنب مجرد مصادفة؛ إذ إن اللسانيين كانوا شهودا أساسيين لبناة الأمم، بل وأحيانا كانوا بأنفسهم صانعي أمم. وقد حاجج هؤلاء الشهود، من

بين أمثلة أخرى، بأن الجذور اللغوية للأمة الرومانية يمكن تتبعها إلى العصور القديمة. ولكن، بالعودة نظريا إلى الفترة التي شهدت الجولة الكبرى الأولى لبناء دولة–أمة، وخاصة مرحلة إنشاء الدولة بمفهوما الضيق والتي سبقت بناء الأمة في أوروبا الغربية، يتضح أن التداخل بين الانتماءات السياسية واللغوية لم يكن نتاجا عفويا وطبيعيا لهويات لغوية عريقة تعكس صحوة قومية؛ بل إن هذا التداخل الفعال كان نتاجا لاستراتيجيات مقصودة اتبعها الحكام عند انتقالهم من الحكم الإقطاعي (feudal) إلى الحكم المطلق (absolutist) ما أدى إلى تغليب منطق السلطة السياسية على الحفاظ على الارتباطات اللغوية المتنوعة القابلة للاكتشاف بين السكان في الإقليم المحدد(Kraus 2008: 90).

لا تزال الأنماط السائدة للانتماء التي تربط بين المواطنة واللغة اليوم في تلك الدول الأوروبية التي شيدت وفق هذا المنطق –منطق تكوين الدولة قبل بناء الأمة– تعكس، في المقام الأول، دينامية تنازلية مركزية؛ أو بعبارة أخرى، تشكيل الهويات يكون من المركز الحاكم للدولة الناشئة نحو الهوامش/ الأطراف. وفي هذه العملية التنازلية لتشكيل هويات الشعوب أصبحت اللغة والدين علامات ثقافية شدية الأهمية. وفي أوروبا الحديثة المبكرة نهضت الإصلاحات الدينية بدور حاسم في هذا السياق، خاصة في الشمال والشمال الغربي للقارة. أقرت التسوية الدينية الأولى بين الكاثوليك واللوثريين بعد صعود البروتستانتية، والمعروفة بسلام أوغسبورغ (the Peace of Augsburg (1555)، مبدأ "من له الإقليم له الدين" (cuius regio, eius religio)[2]. أما مبدأ "من له الإقليم له اللغة" (Cuius regio, eius lingua) فلم يدون صراحة، حسب علمي، كتتمة لغوية لهذا المبدأ الديني. ومع ذلك، يمكن اعتبار هذا المبدأ رفيقا صامتا للشعار الرسمي الذي سُكَّ في أوغسبورغ، والذي تحول في النهاية إلى نموذج معياري لتشكيل نظام الدولة الوستفالي (Westphalian)، الإطار الذي حدد الخرائط السياسية لحاضرنا. وكما أوضح شتاين روكان ((Stein Rokkan (1999) في السوسيولوجيا السياسية الأوربية؛ عكست عقلانية الحداثة الأوروبية المبكرة إلى حد بعيد استراتيجيات الحكام الذين اعتمدوا مبادئ "ما قبل–قومية"

[2] ينص المبدأ على أن الأمير يحدد الانتماء الديني لرعايا إقليمه.

(proto-nationalist) مما أضفى على لغة"هم" دورا مركزيا في محاولة السيطر السياسية على أقاليم"هم".

ظلت هذه الاختيارات، في البداية، غير مرتبطة بأي مشروع لتشكيل مجتمع من المواطنين المتشابهين ثقافيا؛ إذ كان هدفها في المقام الأول فرض معايير لغوية موحدة لتعزيز فعالية الجهاز الإداري للدولة ومحاكمها. ويمكن اعتبار مرسوم فيلير كوتريه (Ordonnance de Villers Cotterêts (1539) الذي نص على الاستخدام الإلزامي للغة الفرنسية في الإجراءات القانونية في الأراضي الخاضعة للملك الفرنسي، مثالا نموذجيا في هذا الصدد. وعلى الرغم من مرور الوقت، سيستمر مشروع بناء الدول وفقا لمعايير العقلانية البيروقراطية التي تناولها فاكس فيبر (Max Weber (1980 [1922]: 815–837)) بالتحليل؛ سيستمر في تدابير"الوطننة" (nationalising) الهادفة إلى تعزيز الروابط "الثقافية" بين الحكام والرعايا والدول.

كانت الأقاليم الرائدة، في هذا السياق، هي تلك التي كانت تحت السيطرة البروتستانتية، وخصوصا في الدول الإسكندنافية، حيث أدى الانفصال عن روما إلى دمج اللغة والدين في تشكيل هويات الشعوب. وبالتالي أصبح "له الدين" (Eius religio) و"له اللغة" (eius lingua) مفهومان مترادفان. ففي الشمال تم تقوية العاميات بسبب أهميتها في نشر رسالة الكنائس اللوثرية في الدولة ودورها في نظام التعليم الممأسس في وقت أبكر بكثير مقارنة ببقية أنحاء أوروبا. ساهم هذا الدمج (amalgamation)، بالتأكيد، في انتشار الانتماءات إلى لغة معينة (أو إلى تنوعات من تلك اللغة) بين سكان الأقاليم المحدودة من خلال النظام الوراثي. لكن تأثير البروتستانتية امتد بوضوح إلى ما وراء العالم البروتستانتي، حيث كانت أهم النتائج الرئيسية للصراعات التي نشأت جراء الإصلاح هو "سلام وستفاليا" (Pax Westphalica)، وبالتالي التطور التدريجي لنظام سياسي أرسى رابطا وثيقا بين السيادة الإقليمية للدول وهدف جعل شعوب هذه الدول مرتبطة بروابط دينية ولغوية موحدة.

هل يقدح التركيز على التوظيف الاستراتيجي للغة في سياق الهويات الجماعية المتأثرة بالأولويات الوستفالية في شرعية الرؤية التعبيرية؟ إن الإجابة بالتأكيد هي لا[3]، ليس فقط لأن الأولويات الاستراتيجية السابقة أدمجت تدريجيا في وعي المواطنين بطرق بدت لهم "أصيلة". تفتقر المقاربة الأداتية إلى الاستيعاب الكامل لنطاق الارتباطات العاطفية بلغة معينة وتختزلها إلى مجرد مظاهر لما يمكن أن نطلق عليه "الوعي اللغوي الزائف". وتتبع قوة القومية في قدرتها على مزج الاعتبارات الأداتية بالمشاعر الصادقة التي تتمحور حول مفاهيم الكرامة والمساواة. وقد كان للثورة الفرنسية تأثير تاريخي حاسم في هذا الشأن. فقد تحولت اللغة– اللغة الفرنسية تحديدا– من خلال دمج عناصر الاستمرارية والتغيير إلى رمز للتحرر الديموقراطي. وأعيد، على هذا الأساس، تشكيل المنطق الذي يحكم إعادة تعريف الهوية اللغوية الفرنسية؛ والذي اتبع المنطق التنازلي، لكن دون أن تستبدل إعادة التحديد هاته آلية الاندماج السابقة. وفي المقابل، اعتبرت اللغة الفرنسية، من منظور القادة الثوريين مثل أبي سييس (Abbé Sieyès) ، أصلا جوهريا لنقل القضية الجمهورية (Balibar & Laporte 1974). وعلى حساب لغات "إقليمية" مثل الكتلانية والبروتونية التي بالكاد هي حية اليوم أصبحت لغة الجمهورية بعد عام 1789 عنصرا جوهريا في التعبئة التي تعبر عن المقاربة الصاعدية الهادفة إلى تشكيل أمة من المواطنين بدلا من دولة من الرعايا. وتكمن خصوصية الحالة الفرنسية في أن الاتجاهين؛ التنازلي التصاعدي، التقيا في اللغة نفسها، وهي ظاهرة يمكن أن تلاحظ بدرجة أقل في بلدان أخرى بأوروبا الغربية. ولم يكن الأمر كذلك في مناطق شاسعة في شرق القارة الأوروبية؛ إذ كانت هناك فجوة لغوية تفصل بين العامة والنخب الإمبراطورية. فقد ظهرت القومية اللغوية، في الأراضي الواقعة تحت الحكم النمساوي–المجري والقيصري والعثماني، في القرن التاسع عشر مدفوعة بدوافع تصاعدية تتحدى الحكام الأجانب من قبل الأمم المظلومة. فقد كان سعي مجموعات مثل التشيك والفنلديين واللاتفيين والسلوفينيين متمحورا حول التحرر الوطني، وجعلت الدفاع عن لغاتها المحلية محور نضالها ضد الإمبراطوريات (Hroch 1985). وفي غياب سياسات "ماقبل–قومية" كتلك التي نفذتها الملكيات المركزية في فرنسا على مدى قرنين، صار مبدأ "التصاعدية" (bottom–up)

[3] ينظر فيشمان (Fishman (1973)) وألاردت (Allardt (1980)) لفهم المسوغات السوسيولوجية بشأن هاته الـ"لا".

في هذه الاحالات، يعني التأكيد على كرامة اللغة الخاصة، لغة الشعب، في مواجهة اللغات الإمبراطورية الرسمية. وكانت الفكرة القائلة بأن المساواة بي المواطنين تقتضي المساواة في أوضاع اللغات، في هذا السياق، عاملا مهما ساهم في التحولات السياسية العميقة.

إن الإشارة إلى الجانب التصاعدي الذي يعتمد على القاعدة الشعبية في صعود القومية اللغوية منذ ربيع الأمم 1848– وهو عامل ما زال فاعلا في العديد من القوميات اللغوية في الواقت الراهن في أوروبا وفي أجزاء أخرى من العالم– لا يعني بالضرورة القول بأن القاعدة الشعبية أدت إلى سياسة لغوية كانت نتائجها أكثر اعتدالا وتسامحا من القائمة في السياقات التنازلية.

أصبحت المجموعات التي لم تكن جزءا من الحزمة المؤسسية (institutional package) التي تجمع بين الهويات اللغوية والوطنية، في كلا السياقين، عرضة للتهميش؛ ففي فرنسا لم تحظ أقليات، مثل الباسك والبريتونيين والكورسكيين، بفرصة حقيقية للمساواة في الوضع للغاتهم. وقد أدى انهيار إمبراطورية هايسبورغ إلى تحول اللغات الإمبراطورية السابقة إلى لغات أقليات في فترة ما بعد الإمبراطورة؛ ويعد مثال الناطقين بالألمانية في تشيكوسلوفاكيا وبولندا وتيرول الجنوبية خلال فترة ما بين الحربين نموذجا مأساويا ومؤلما لمصير مجموعة ذات امتياز في السابق، قد فرض عليها وضع سياسي جديد جرى فيه "تأميم" المواطنين تحت راية جديدة. وعلى العموم فقد تداخلت العناصر التنازلية والتصاعدية بطرق محددة في تطور السياسات اللغوية الأوروبية. إن القول بأن هيمنة الدينامية التنازلية في تشكيل الدولة الإقليمية الكبرى في الغرب لا ينفي أهمية التعبئة التصاعدية للأقليات الساعية إلى تحقيق المساواة اللغوية مثل حالة الكتالونيين في إسبانيا أو الولزيين في المملكة المتحدة. وبالمثل فإن التركيز على أهمية الحركات التصاعدية في الشرق لا يعني أنها لم تتحول إلى لاعبين فوقيين بعد تأسيس الدول القومية الجديدة الواقعة تحت سلطتها الثقافية (Kraus 2018a: 90–92).

4. تطبيقات مختارة للنظرية والمنهج: علاقة اللغة–المواطنة

أثر إرث القومية في التصور الغربي للعلاقة بين اللغات والهويات السياسية تأثيرا عميقا. ويتجلى ذلك بوضوح في أوروبا؛ إذ أصبحت معايير الأغلبية اللغوية الصاعدة مكونا أساسيا في

الذخيرة الثقافية التي يتوجب على المواطنين المعياريين/ النموذجيين (standard citizens) اكتسابها. وليس من قبيل الصدفة أن معظم الدول الأوروبية اليوم تحمل تسميات رسمية ترتبط مباشرة بمعايير الأغلبية اللغوية؛ مثل السويدية في السويد والإسبانية في إسبانيا والبلغارية في بلغاريا، ما يعكس الارتباط الوثيق بين اللغة والهوية السياسية. إن تحديد دولة–أمة محددة بلغة معينة يخفي واقع وجود مواطنين تختلف لغتهم الأولى عن المعيار الرسمي (مثل المتحدثين بالسامي (Sámi) في السويد، أو الكتالونية أو الباسكية في إسبانيا، أو المتحدثين بالتركية في بلغاريا، إضافة إلى المهاجرين المتحدثين بلغات أخرى دخيلة). ويحمل هذا التحديد دلالات ثقافية قوية لا نجدها في مناطق أخرى من العالم بالدرجة نفسها. ففي معظم الحالات لا تتضمن الأسماء الرسمية للدول في الأمريكيتين وإفريقيا وآسيا أية صفات لغوية، غير أن هذا لا يعني أن تلك الدول في هذا السياق الخارج أوروبي لم تربط بين المواطنة واللغة. لكن هذه الروابط تعكس عموما مسارا استعماريا وما بعد–استعماري نحو الحداثة، ما أدى إلى مزيج متنوع من العناصر الثقافية والسياسية. فقد حافظت لغات المستعمرين السابقين، كالإسبانية والإنجليزية والفرنسية على الدور البارز، إن لم يكمن المهمين، في أجزاء واسعة من الجنوب العالمي. وفي الوقت نفسه، تشهد العديد من دول تلك المنطقة مستويات أعلى من التنوع والتجزؤ اللغوي أكثر مما هو عليه الأمر في أوروبا[4]، وعددا أقل نسبيا من العاميات الأصلية التي بلغت مكانة غير قابلة للتحدى لتصير معيارا شبه وطني(quasi–national). وبناء على ذلك فإن نماذج المواطنة المؤطرة بالأحادية اللغوية الرسمية في الشمال لا تجد ما يعادلها بوضوح في الجنوب.

إن الحاجة إلى تكييف استراتيجيات بناء الهوية السياسية، من ناحية أخرى، مع واقع اجتماعي يتميز بمستويات مرتفعة نسبيا من التنوع اللغوي جعلت البعد اللغوي للمواطنة أكثر أهمية، وغالبا ما أدت إلى التزام أقوى بالتعددية اللغوية مقارنة بالشمال، حتى وإن ووجه هذا الالتزام باستمرار تحديات متكررة. وربما يمكن عد الهند النموذج المثالي في هذا السياق، بالنظر إلى التوترات المستمرة التي شهدتها منذ استقلالها في محاولاتها تحقيق توازن بين مشروع بناء الأمة–الدولة وحماية التراث الثقافي واللغوي المتعدد(Stepan et al. 2011). فعلى مستوى

[4] قد تتغير الصورة إذا أخذت لغات المجموعات المهاجرة في السياق الأوروبي بعين الاعتبار.

السياسة اللغوية، أدى ذلك إلى التعايش المعقد بين الهندية والإنجليزية كلغتين رسميتين للاتحاد (وضع اللغة الإنجليزية الرسمي يعتمد في الواقع أكثر على الوضع الفعلي لهاته اللغة منه على الأساس القانوني)، في أن حوالي عشرين لغة أدرجت (بما فيها البنغالية والتاميلية والتيلوجو والأردية) كلغات رسمية للدولة، وعلى مستوى السياسة تتداخل قضايا المواطنة مع قضايا الحقوق اللغوية، ما أدى في أحايين كثيرة إلى صراعات كبيرة على المستوى الإقليمي. وفي السنوات الأخيرة، ومع صعود القومية الهندوسية، أصبحت مثل هذه الصراعات معممة على مستوى الاتحاد أيضا، إذ يهدف القوميون إلى منح الهندية وضع اللغة المهيمنة (Chandra 2019). إن اتخاذ مثل هذه الخطوة من شأنه أن يخل بالتوازن الهش والهادف إلى الحفاظ على تعددية الهويات الثقافية ومشاركة الفضاء المدني المشترك؛ أي التوازن بين التنوع والوحدة الذي كان غاندي ورفاقه قد تصوروه في مشروعهم السياسي لمرحلة ما بعد الاستقلال.

تعتبر سنغافورة، إذ التزمنا بالمنطقة الجغرافية نفسها، مدينة–دولة (city–state) بأبعاد إقليمية وديموغرافية صغيرة واضحة مقارنة بالهند. ومع ذلك فقد أنشأت روابط معقدة بين اللغة والمواطنة كلتلك الموجودة في جارتها الأسيوية الكبرى. لقد دارت التمفصلات السياسية للهوية السنغافورية من الأعلى حول محور يجمع بين محاولات الاعتراف بالتنوع الإثنولغوي والسعي لتحييد تأثيراته السلبية المحتملة (Appiah 2018: 90–96). وبذلك ظلت الإنجليزية، لغة الاستعمار، هي اللغة الرسمية للدولة، بينما منحت المالاوية، لغة السكان الأصليين التاريخيين للجزيرة، صفة اللغة الوطنية، على الرغم من أن خمسة عشر بالمائة فقط من مواطني سنغافورة ذوو خلفية عرقية مالاوية. ويدرس المتعلمون جميعا، في المدارس، اللغة الإنجليزية بينما يتعلم المالاويون منهم المالاوية والصينيون الماندرينية والهنود التاميلية. وتؤدي هذه المعادلة إلى وضع يكون فيه الجميع، نظريا على الأقل، ثنائي اللغة، بينما يرتبط اختيار اللغة الأولى غير مرتبط بالأصل العرقي. وفي الوقت الراهن، يثار الجدل حول مدى تأثير انتشار اللغة الإنجليزية بالسلب على الحفاظ على التنوع اللغوي بين المواطنين (Li & Siemund 2020).

تعد بوليفيا، إذا أنتقلنا أخيرا من آسيا إلى أمريكا الجنوبية، نموذجا فريدا لكيفية الارتباط الوثيق للسياسة الجديدة لتنشط اللغة (language revitalisation) بالتمكين للمجتمعات الأصلية، ما أعاد تشكيل العلاقة بين اللغة والمواطنة في بلد متموقع ضمن قارة تتميز خريطتها اللغوية

بالهيمنة الواضحة للإسبانية والبرتغالية. يعرف دستور بوليفيا لعام 2009 الجمهورية الأنديزية بأنها دولة ديموقراطية متعدد القوميات ومتنوعة الثقافات. وعلى الرغم من أن الدولة لا تزال تستند إلى أمة بوليفية واحدة، إلا أن هذه الأمة تتألف من عشرات الأمم والجماعات الأصلية. وتنص المادة الخامسة من الدستور على اعتبار 36 لغة أصلية لغات رسمية إلى جانب اللغة الإسبانية. وعلى الرغم من أن الإكوادور والبيرو عرفتا توجهات مماثلة إلا أنها لم تكن بالقوة والوضوح نفسه[5]. ولا يزال من غير المؤكد ما إذا كان الاعتراف الرمزي بالإرث اللغوي للسكان الأصليين سيكون تحديا كبيرا للهيمنة المتجذرة للإسبانية في منطقة الأنديز. ومع ذلك، فإن الاحتفاء بالتعددية اللغوية، رغم محدودية نتائجه السوسيولغوية حت الآن، يعكس تحولا جوهريا في فهم المواطنة في منطقة كان فيها الميز الثقافي والاجتماعي والاقتصادي جزءا لا يتجزأ من الإرث الاستعماري.

لا تقدم الحالات الجنوبية الثلاثة، بالصيغة المختزلة التي قدمت بها في الفقرات السابقة، أكثر من أدلة قصصية عابرة على بناء المجتمعات السياسية وفق أنماط تختلف عن النزعة السائدة في السردية الأوروبية الكبرى التي تفضل الربط المباشر بين الانتماء اللغوي والمواطنة. وعلى الرغم من أن الدول التي نوقشت قد اتبعت مسارات سياسية مختلفة تماما عن صيغة "دولة واحدة– لغة واحدة– أمة واحدة" السائدة في الغرب، إلا أن هذا لا يعني أن للغة دورا هامشيا في صياغة مفهوم المواطنة في الجنوب. يقدم المنظور الجنوبي تصحيحا قويا للرؤى المبسطة المرتبطة بالقومية اللغوية التقليدية المسلمة بأن الولاء الفردي والمشترك للغة واحدة عنصر ضروري لبناء فضاء سياسي مشترك. وعلى الرغم من أن التشكيك في المقاربة الأحادية (لغة واحدة، هوية واحدة) مشروع إلا أنه لا ينبغي أن يؤدي إلى التقليل من أهمية اللغة (مفردة ومتعددة) في مفصلة المجتمعات المتداخلة والمتقاطعة من المواطنين، سواء ضمن إطار الدولة القومية أو الدول المتعددة القوميات (state–nations) أو غيرها من الكيانات السياسية.

لا يتعين علينا تصديق جميع المغالطات التي يروج لها إيديولوجيو القومية لنتقبل فكرة أن الانتصار التاريخي للقومية (في الشمال والجنوب) لا يمكن فهمه بشكل كاف دون الانتباه إلى

[5] يقدم ألبو ((Albó (2008) دراسة مقارنة شاملة عن السياسات الخاصة بالأهالي في الدول الثلاث.

جانب مركزي في السياسات القومية، وهو قدرتها على تجسير الفجوة بين الاندماج الاجتماعي والنظامي[6]، أو بعبارة أبسط، نقل بعض "دفء" الحياة اليومية إلى "برودة" الاقتصاد الصناعي الحديث والدولة البيروقراطية. ومن الواضح أن اللغة لعبت دورا مهما في هذا المسعى، إذ بالإمكان تنشيطها كأداة قوية في يد أولئك الذين يسعون لدمج المتطلبات الوظيفية بالاحتياجات العاطفية. وبغض النظر عن سبب حدوث ذلك وكيفيته، فقد كان مرتبطا بعوامل لا صلة لها باللغة في حد ذاتها، بل ترتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة. ومن هذه الزاوية، فإن الرابط بين اللغة والانتماء، وبالتالي، المواطنة، حقيقي، وإن كان في الوقت نفسه طارئا. يمكن أن تكون هناك لغة مشتركة دون هوية قومية مشتركة، كما في حالة أمريكا اللاتينية الناطقة بالإسبانية؛ كما يمكن أن تكون هناك هوية قومية مشتركة دون لغة مشتركة كما يدل على ذلك مثال سويسرا. وبغض النظر عن القوة السياسية الكبيرة للقومية القائمة على اللغة عقب ربيع الأمم 1848، إلا أنه لا يوجد طريق مباشر يقود من الروابط اللغوية المشتركة إلى الإحساس المشترك بالقومية. غير أنه لا ينبغي لنا أن نعتبر العلاقة بين الهويات اللغوية والسياسية اعتباطية بالكامل، وهو ما تثبته الانقسامات اللغوية المستمرة في جميع أنحاء العالم. استخدم ماكس فيبر (1984: 77) مصطلح "الانتماءات الانتقائية" (elective affinities) لتحليل التفاعل بين البروتستانتية والرأسمالية. وإذا استعرنا هذا المصطلح لدراسة السياسات اللغوية، فقد نتحدث عن "انتماءات انتقائية" بين الهويات اللغوية والانتماءات القومية. إن اللغة عامل مهم إذا أردنا فهم السمات الأساسية لسياسات الانتماء في الشرق والغرب والشمال والجنوب. غير أنها ليست عاملا يسمح لنا بتطوير نظرية سببية قوية. إن كيفية تفاعل اللغات مع المواطنة وكيفية تفاعل المواطنية مع اللغات كان ولا يزال خاضعا للتنافس والتباين المستمر تبعا للتدابير المؤسسية المتعددة.

5. التحديات والنقاشات والرؤى المستقبلية: التعددية اللغوية وسياسات المواطنة

قد تكون الدول سخية بدرجات متفاوتة مع مواطنيها الذين لا يتمون إلى المجموعة المهيمنة لغويا عندما تسند وضعا عاما للغات. وفي حالات مثل سنغافورة أو بوليفيا، اللتان تبدوان أكثر انفتاحا على تعزيز التنوع اللغوي مقارنة بفرنسا وتركيا، فإن الاستخدام الفعلي للغات في

[6] استنادا إلى التصور الكلاسيكي الذي قدمه لوكوود ((Lockwood (1964)).

المؤسسات الحكومية لا يغطي النطاق الكامل للتعددية اللغوية الفاعلة على المستوى المجتمعي. كما أن الأحادية اللغوية الرسمية لا تزال هي الخيار السائد ليس فقط في أوروبا، بل وأيضا في أجزاء أخرى من العالم. كان الاعتراف من لدن الدول بتعدد الانتماءات اللغوية لمواطنيها، ضمن الحد الذي سمحت به، يميل إلى اتخاذ طابع هرمي؛ إذ تمنح الأقليات اللغوية الأصلية والتاريخية (كالناطقين بالسامي في السويد وبالويلزية في المملكة المتحدة) حقوقا لغوية محدودة النطاق الوظيفي والإقليمي مقارنة بتلك التي تتمتع بها الأغلبية.

تغيرت الخريطة السوسيولغوية في المجتمعات ذات النمط الغربي، وخاصة في أوروبا، خلال العقود الأخيرة تغيرا جذريا نتيجة إدماج أعداد كبيرة من السكان المهاجرين. وفي حالة الاعتراف بها، فإن الحقوق هذه الأقليات "الجديدة" عادة ما تكون مقيدة أكثر مقارنة بتلك الممنوحة للأقليات "القديمة"، وتهدف في الغالب إلى تسهيل اندماج هذه المجموعات الوافدة بدلا من دعم استمرارية هوياتها الثقافية في المجتمعات المضيفة. ويمكننا القول، عموما، إن المقاربة التي تبنتها الدول إزاء الأنماط الجديدة من التمايز اللغوي يقوم على رؤية هرمية وثابتة لتشكيل الهوية، بافتراض أن التنوع يعمل عبر طبقات متميزة ترتبط كل منها بأطر مختلفة للانتماء الجماعي (مثل "الأقليات"، "الأقليات القديمة"، "الأقليات الجديدة" بعلاماتها اللغوية المطابقة). وهذه الرؤية متجذرة في الأرث الأحادي الذي يربط الدولة ومواطنيها بلغة واحدة فقط. وهي تعكس مفهوما للتنوع البسيط، حيث يتم ترتيب مكوناته بطريقة منفصلة وعمودية، بما يتماشى والخطط الهندسية للدول القومية. إن مفهوم التنوع اللغوي "المعقد" يهدف إلى تحدي هذه الرؤية. وعند تطبيقه في السياق الأوروبي حيث ولدت فكرة اللغة القومية، ينتج التنوع اللغوي المعقد من التلفيق والتداخل والتشابك بين اللغات الأصلية (التي قد ترتبط بالجماعات الكبرى أو الصغرى) ولغات المهاجرين، ولغة مشتركة (والتي قد تتطابق في بعض الحالات مع الفئات السابقة). ويهدف هذا المفهوم، بعيدا عن مفهوم الأحادية، إلى التعامل مع سياق لا يتميز فقط بإضافة طبقات جديدة من التنوع إلى الطبقات القديمة، ولكن، وهذا من الأهمية بمكان، من خلال دينامية تصبح فيها الطبقات نفسها أكثر سيولة ومتميزة في بنيتها الداخلية وتتداخل، في النهاية، مع بعضها البعض (Kraus 2012). لنأخذ مثالا واحدا مختصرا؛ إن معنى السمات التالية، مثلا: "الألمانية" و"التركية" و"الكردية" هو في المقام الأول، مسألة مفاوضات ونزاعات وإعادة تفسير مستمرة في أحياء مثل برلين–كروزبيرغ

(Berlin–Kreuzberg)، حيث قد لا يكون تقاطع هذه الأبعاد الثلاثة من الهوية مجرد تجربة على مستوى التفاعل بين الجماعات، بل أيضا على مستوى الأفراد الذين قد لا يمثل إحساسهم بالانتماء كإضافة أو طرح لطبقات ثقافية. إن السياسة اللغوية في ألمانيا وغيرها لا تزال بعيدة عن الاعتراف بأهمية هذا النوع من الديناميات، كما هو الحال، مع الأسف، في أغلب الدول القومية الغربية[7].

لقد شهدت العديد من الديمقراطيات المعاصرة صعودا مستمرا لسياسات الهوية، التي، باختصار، تضع مؤيدي التنوع البسيط الذي يرغبون في التمسك بامتيازات الهيمنة للأغلبية القديمة، في مواجهة مع القوى السياسية التي تدعو إلى أعادة تحديد المواطنة على أسس أكثر تعقيدا. إن تقييم كيفية تغيير الأشكال الجديدة لبناء الهوية للسياسات اللغوية في هذا الميدان هو في النهاية مسألة تدقيق تجريبي. ويبدو من الآمن الافتراض أن الانتقال من التنوع البسيط إلى التنوع المعقد لن يكون عملية سلسة. فتردد الدول الحديثة في احتضان التعقيد عبر الانتقال من الأحادية اللغوية إلى التدابير المتعددة اللغات يرتبط ارتباطا وثيقا بقضايا السلطة السياسية. وحتى عندما تبنت هذه السلطة في العقود الأخيرة أشكالا أكثر ليونة ومرونة أدت إلى تنازلات عديدة لصالح لغات المجموعات الأقلية كما في ميثاق مجلس أوروبا للغات الإقليمية أو لغات الأقليات، لم يتضمن هذا التخفيف بوجه من الأوجه تحديدا للأسس المعيارية لدولة السيادة المتصورة وفقا للمفهوم الويستفالي، وبالتالي لم يمنح جميع المواطنين خيارات متساوية لبناء هويتهم، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية واللغوية (Kraus 2018b). ويدل جمود الهياكل المؤسسية للدولة–الأمة لحدود الآن على أن مواجهة تحديات التنوع المعقد لا يزال في الأساس من مسؤولية أولئك الذي ينظر إليهم بطرق مختلفة عل أنهم أقليات، سواء أكانوا من المواطنين الألمان من أصل كري في برلين أو الناطقين بالألمانية في جنوب تيرول (Tyrol) أو الناطقين بالباسكية في إسبانيا. أما بالنسبة لمن يعدون أنفسهم أعضاء في الأغلبية فإن التعامل مع التنوع يظل مسألة اختيارية؛ على الأقل عندما يتعلق الأمر باللغة. وكما في الحملات المتعاقبة من أجل اللاإنجليزية

[7] انظر اكسترا وياغمور ((Extra and Yağmur (2008)) للعصول على رؤية عامة مقارنة.

لغة رسمية في الولايات المتحدة الأمريكية، فيمكن أن يؤطر التعدد اللغوي سياسيا كتهديد للمواطنين في الأغلبية من قبل الشعبويين المتعصبين (Schmidt 2016).

ما آفاق تبني مواطنة متعدد اللغات؟ يبدو في هذه المرحلة، ولأسباب واضحة، أن هناك استعدادا متزايدا على مستوى المدن، وإلى حد ما على مستوى الجهات، لإيجاد حلول إبداعية للتحديات التي يفرضها التنوع المعقد في الأنشطة العامة اليومية في المدارس والمستشفيات والإدارة بشكل عام، بينما تظل الدول متحفظة للتخلي عن الانحياز للأحادية اللغوية المتوارثة. ساهمت دينامية الاندماج المرتبط بإنشاء فضاء اقتصادي عابر للحدود، في أوروبا، في احتضان التعددية اللغوية بوصفها أداة لتعزيز حركة المواطنين في سوق عمل مشترك، لكنه لا يزال سوقا مجزأ قوميا. ومع ذلك فإن الحقيقة أن هذا الاحتفاء بالتعددية غالبا ما يختصر في الترويج لاستخدام الإنجليزية كلغة ثانية معممة في جميع أقاليم القارة (Phillipson 2008). إن هذا التصور قريب من نسخة مبسطة ومحدثة للرؤية الأداتية العاجزة عن إدراك الدور الكبير الذي يمكن أن تنهض به التعددية اللغوية في إعطاء المواطنة معنى أعمق في المجتمعات التي ستزداد تنوعا وتعقيدا. وإذا كان هناك درس إيجابي يمكن استخلاصة من عصر القوميات، فهو أن قيمة اللغات لا يجب أن تختزل في وظائفها الأداتية، إذ تكمن أساسا في إسهامها في تحويل الشعور بالانتماء الجماعي إلى مادة ضرورية لبناء مجتمع مواطن. ويتطلب هذا التنوع المعقد مقاربات معقدة وإبداعية "للوطننة" (citizenization) (Tully 2008: 311)، من خلال ممارسات ممارسات مؤسسية تعزز المشاركة السياسية للمواطنين ضمن خطاب عام مشترك، مع احترام انتماءاتهم اللغوية المختلفة. ولذلك يجيب على الكيانات السياسية التي تدعي تمثيل مواطنين أكثر تنوعا أن تستعد لتعزيز الطابع التعددي اللغوي لهياكلها المؤسسية. قد ينطوي ذلك على التراجع عن السرديات الوطنية الكبرى التي تروى بلغات وطنية كبرى، بل وحتى إعادة صياغة ما كان ينظر إليه على أنه منهاج معياري (standard curriculum)، إذ المفروض أن يخدم الجميع بشكل عادل، لكنه يتجاهل أن العدالة الحقيقية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الفروقات الاجتماعية والثقافية المشروعة التي لا تتعارض مع بناء فضاء مدني مشترك.

يجب النظر إلى التعددية اللغوية على أنها مورد أساس لدعم عمليات الوطننة في ظل شروط التنوع، وبشكل أكبر في ظل ظروف التنوع المعقد. وتختلف هذه الظروف تبعا للسياق

السوسيوسياسي والسوسيوثقافي لكل حالة. وبناء على ذلك فإن فهم التعقيد والتخلي عن المقاربة الأحادية لا يعني المساواة بين "الأقليات القديمة" و"الجديدة" دون التمييز بين ادعاءات المجتمعات اللغوية المتجذرة تاريخيا والمطالب اللغوية لمجموعات المهاجرين؛ لا يمكن، على سبيل المثال، معالجة قضية اللغة الكردية في ديار بكر/ آمد بالطريقة التي نفسها التي تعالج بها في ستوكهولم[8]. إن ادعاء أن المقاربة نفسها للوطننة يمكن أن تنجح في لاباز (La Paz) كما في برشلونة أو في سنغافورة كما في برلين، يعني الدفع بحل نمطي لا يراعي الاختلافات يجعله غير منتج سياسيا. يجب أن يكون العنصر المشترك في السياسات المعنية بتحديات المواطنة المتعددة اللغات هو الالتزام بفتح الأبواب اللغوية دون قطع الروابط اللغوية. ويتضمن هذا الالتزام البحث عن طرق جديدة للتوفيق ببن الاندماج النظامي والاندماج الاجتماعي، وهي طرق تكسر القيود الفكرية للدولة القومية الأحادية اللغة، وفي الوقت نفسه تعلي من شأن القيمة الذاتية للتنوع اللغوي، وتعزز التفاعل بين المواطنين المتنوعين على المستوى العابر للقوميات.

REFERENCES

Allardt, Erik (1980) “Prerequisites and consequences of ethnic mobilization in modern society”, Scandinavian Political Studies, vol. 3 (1), 1–20.

Albó, Xavier (2008) Movimientos y poder indígena en Bolivia, Ecuador y Perú. La Paz: CIPCA.

Anderson, Benedict (2016) Imagined Communities. Revised edition. London: Verso.

Appiah, Kwame Anthony (2019) The Lies That Bind: Rethinking Identity. London: Profile Books.

Balibar, Renée and Dominique Laporte (1974) Le français national. Paris: Hachette.

Burke, Peter (2004) Languages and Communities in Early Modern Europe. Cambridge: Cambridge University Press.

[8] لذا، تعد مهمة السياسة الأساس عي تحديد توازن ملائم ومبني على السياق التعددية اللغوية والتمركز التلقائي. انظر Kraus et al. 2021: 463–464

Chandra, Kanchan (2019) “How Hindu nationalism went mainstream”, Foreign Policy, 13 June 2019, https:// foreignpolicy.com/2019/06/13/how-hindu-nationalism-went-mainstream/ (accessed 28 March 2023).

Deutsch, Karl W. (1966) Nationalism and Social Communication. Cambridge, MA: MIT Press.

Evans, Nicholas (2010) Dying Words: Endangered Languages and What They Have to Tell Us. Oxford: Wiley–Blackwell.

Extra, Guus and Kutlay Yağmur (2008) “Immigrant minority languages in Europe: cross-national and crosslinguistic perspectives”, in Extra, Guus and Durk Gorter (eds.) Multilingual Europe: Facts and Policies, 315–336.

Berlin: Mouton de Gruyter. Fishman, Joshua (1973) Language and Nationalism: Two Integrative Essays. Rowley: Newbury House.

Gellner, Ernest (1983) Nations and Nationalism. Oxford: Blackwell.

Herder, Johann Gottfried (2001 [1772]) Abhandlung über den Ursprung der Sprache. Stuttgart: Reclam.

Hroch, Miroslav (1985) Social Preconditions of National Revival in Europe: A Comparative Analysis of Patriotic Groups among the Smaller European Nations. Cambridge: Cambridge University Press.

Humboldt, Wilhelm von (1963 [1830–1835]) “Ueber die Verschiedenheit des menschlichen Sprachbaues und ihren Einfluss auf die geistige Entwicklung des Menschengeschlechts”, in Humboldt, Wilhelm von Werke in fünf Bänden, vol. 3, Schriften zur Sprachphilosophie, 368–756. Berlin: Rütten & Loening.

Jellinek, Georg (1905) Allgemeine Staatslehre. 2nd edition. Berlin: O. Häring.

Kraus, Peter A. (2008) A Union of Diversity: Language, Identity and Polity-Building in Europe. Cambridge: Cambridge University Press.

Kraus, Peter A. (2012) “The politics of complex diversity: a European perspective”, Ethnicities, vol. 12 (1), 3–25.

Kraus, Peter A. (2018a) “From glossophagic hegemony to multilingual pluralism? Re-assessing the politics of linguistic identity in Europe”, in Kraus, Peter A. and Franois Grin (eds.) The Politics of Multilingualism: Europeanisation, Globalisation and Linguistic Governance, 89−109. Amsterdam: John Benjamins.

Kraus, Peter A. (2018b) “Between minority protection and linguistic sovereignty”, Revista de Llengua i Dret. Journal of Language and Law, 69, 6–17, https://doi.org/10.2436/rld.i69.2018.3122

Kraus, Peter A., Vicent Climent-Ferrando, Núria Garcia, and Melanie Frank (2021) “Governing complex linguistic diversity in Barcelona, Luxembourg and Riga”, Nations and Nationalism, vol. 27 (2), 449–466, https://doi.org/10.1111/nana.12662

Li, Lijun and Peter Siemund (2020) “Multilingualism and language policy in Singapore”, in Klöter, Henning and Mårten Söderblom Saarela (eds.) Language Diversity in the Sinophone World, 205–228. London: Routledge.

Lockwood, David (1964) “Social integration and system integration”, in Zollschan, George K. and Walter Hirsch (eds.) Explorations in Social Change, 244−257.

Boston: Houghton Mifflin. Phillipson, Robert (2008) “Lingua franca or lingua frankensteinia? English in European integration and globalization”, World Englishes, vol. 27 (2), 250–267.

Pinker, Steven (1994) The Language Instinct: How the Mind Creates Language. New York: William Morrow.

Rokkan, Stein (1999) State Formation, Nation-Building, and Mass Politics in Europe. Oxford: Oxford University Press.

Schmidt, Ronald, Sr. (2016) “Immigrants and the reframing of language and national identity politics in the United States”, in Späti, Christina (ed.) Language and Identity Politics: A Cross-Atlantic Perspective, 139–157. New York: Berghahn.

Stepan, Alfred, Juan J. Linz, and Yogendra Yadav (2011) Crafting State-Nations: India and Other Multinational Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Taylor, Charles (1992) Multiculturalism and “The Politics of Recognition”. Princeton: Princeton University Press.

Taylor, Charles (2016) The Language Animal: The Full Shape of the Human Linguistic Capacity. Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press.

Tully, James (2008) Public Philosophy in a New Key. Volume I: Democracy and Civic Freedom. Cambridge: Cambridge University Press.

Weber, Max (1980 [1922]) Wirtschaft und Gesellschaft. 5th edition. Tübingen: Mohr.

Weber, Max (1984) Die protestantische Ethik I. Eine Aufsatzsammlung. 7th edition. Gütersloh: GTB Siebenstern.